إقتصاد

عصام شلهوب

قراءة معمّقة في تقرير البنك الدولي لبنان أمام تحدي الإصلاحات وإستعادة الثقة

ضمن مشهد اقتصادي متداخل بين مؤشرات التعافي الهش واستمرار الاختلالات البنيوية، يرسم البنك الدولي في تقريره الاخير حول افاق الفقر والاقتصاد في لبنان صورة مركبة لمرحلة انتقالية دقيقة يعيشها البلد، حيث تتجاور اشارات التحسن الظرفي مع مخاطر عميقة تهدد استدامته

التقرير الذي يعد من ابرز المراجع الدولية المعتمدة في تقييم الاداء الاقتصادي للدول، يقدم قراءة تفصيلية لمجمل المؤشرات خلال عام 2025، ويضعها في سياقٍ اوسع يمتد الى التوقعات للعام 2026، في ظل بيئة داخلية واقليمية شديدة الاضطراب.

يشير التقرير بداية الى ان الاقتصاد اللبناني اظهر تحسنا نسبيا خلال النصف الاول من عام 2025، مدفوعا بشكل اساسي بزخم أكبر في النصف الثاني من العام، وهو ما تعكسه مجموعة من المؤشرات الدورية التي اعتمدها البنك الدولي في تحليله. فقد سجلت حركة مقاصة الشيكات، سواء بالليرة اللبنانية او بالدولار الاميركي، ارتفاعا ملحوظا بنسبة 49.5% و29.0% على التوالي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مما يعكس عودة تدريجية للنشاط المالي والتجاري، ولو ضمن حدود ضيقة.

لا تقف مؤشرات التحسن عند هذا الحد، اذ يلفت التقرير الى ارتفاع رخص البناء وتسليم الاسمنت بنسبة 14.0% و12.8% على التوالي، في دلالة على تحسن نسبي في النشاط العقاري والانشائي، وهو قطاع لطالما شكل رافعة اساسية للاقتصاد اللبناني. كما ارتفع عدد الوافدين الى البلاد بنسبة 24.5% خلال الفترة نفسها، ما يعكس انتعاشا محدودا في القطاع السياحي، مدفوعا جزئيا باستقرار سعر الصرف النسبي منذ آب 2023، وبمحاولات استعادة الثقة الخارجية.

من المؤشرات اللافتة ايضا، تسجيل زيادة في الاضاءات الليلية بنسبة 29.3% خلال النصف الاول من 2025، و36% على مستوى العام، وهو مؤشر غير تقليدي يستخدمه البنك الدولي لقياس النشاط الاقتصادي بشكل غير مباشر، اذ يعكس ارتفاع استهلاك الطاقة والنشاط الحضري. على الصعيد المالي، يظهر التقرير تحسنا ملحوظا في اداء المالية العامة، حيث سجل لبنان فائضا اوليا وفائضا اجماليا بقيمة 1.87 مليار دولار و1.55 مليار دولار على التوالي خلال عام 2025. ويعزى هذا التحسن الى ارتفاع الايرادات بنسبة 30%، مدفوعة بشكل اساسي بالضرائب غير المباشرة، وعلى رأسها الضريبة على القيمة المضافة التي شكلت 32.3% من اجمالي الايرادات، اضافة الى الرسوم الجمركية بنسبة 7.1%.

في المقابل، ارتفعت النفقات العامة بنسبة 27%، الا ان وتيرة نمو الايرادات فاقت النفقات، مما ساهم في تحقيق الفائض. ويعلق البنك الدولي على هذا الاداء بالاشارة الى انه يعكس تحسنا في الامتثال الضريبي والانضباط المالي، الى جانب انخفاض خدمة الدين بعد قرار لبنان التخلف عن سداد ديونه السيادية في اذار 2020، وهو الحدث المفصلي الذي اعاد رسم ملامح المالية العامة في البلاد.

في هذا السياق، لا يمكن فصل الفوائض المالية المسجلة عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي اعاد انتاج نفسه بصورة مشوهة بعد الازمة. فهذه الفوائض، رغم اهميتها الحسابية، لا تعبر بالضرورة عن تعاف اقتصادي فعلي بقدر ما تعكس اعادة ضبط قسرية للانفاق العام وتراجعا في دور الدولة الاستثماري. اذ ان تقليص النفقات، لا سيما في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، ساهم في تحسين الارقام المالية، لكنه في المقابل عمق من تآكل الرأسمال العام وأضعف قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام.

كما ان الاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة، مثل الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، يطرح اشكالية عدالة ضريبية، اذ يقع العبء الاكبر على الفئات ذات الدخل المحدود، ما يفاقم التفاوت الاجتماعي ويحد من القدرة الشرائية. يضاف الى ذلك ان غياب الاصلاحات الهيكلية، خصوصا في قطاعات الكهرباء والادارة العامة، يجعل هذه الفوائض عرضة للتآكل السريع عند اي صدمة داخلية او خارجية.

من هنا، يشدد البنك الدولي في مقاربته الضمنية على ان الاستدامة المالية لا تقاس فقط بتحقيق فوائض ظرفية، بل بقدرة الدولة على اعادة توجيه مواردها نحو الاستثمار المنتج وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وهو لا يزال غائبا الى حد كبير في الحالة اللبنانية.

مع ذلك، يشدد التقرير على ان الدين العام لا يزال غير مستدام، رغم تراجعه الى 155.2% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2025، وهو انخفاض نسبي يعود بشكل اساسي الى ارتفاع الناتج المحلي الاسمي وليس الى اصلاحات هيكلية حقيقية. وهذا ما يحتم على لبنان وضع خطة اصلاح شاملة.

اما على صعيد الاسعار، فقد سجلت معدلات التضخم تراجعا الى 14.6% في عام 2025، مقارنة بمستويات قياسية في السنوات السابقة، الا انها لا تزال اعلى من المعدلات العالمية. ويعزو التقرير هذا التراجع الى استقرار سعر الصرف منذ اب 2023، لكنه يشير في الوقت نفسه الى استمرار الضغوط التضخمية في قطاعات اساسية، حيث ارتفعت اسعار التعليم والايجارات بشكل ملحوظ، فيما سجلت اسعار الغذاء والمشروبات الروحية زيادات بنسبة 20.4% و38.8% على التوالي.

في ما يتعلق بالفقر، يكشف التقرير ان معدلات الفقر لا تزال مرتفعة بين اللبنانيين، رغم تسجيل تراجع طفيف من 37% في عام 2024 الى 36% في عام 2025. ويعزو البنك الدولي هذا الانخفاض المحدود الى بعض التحسن في النشاط الاقتصادي، لكنه يحذر من ان الاوضاع لا تزال هشة، خصوصا في ظل تداعيات الصراعات الاقليمية والعدوان الذي شهده لبنان، اضافة الى الانكماش الاقتصادي المستمر.

كما يشير الى تحسن نسبي في الامن الغذائي، حيث انخفضت نسبة انعدام الامن الغذائي من 24% في اواخر 2024 الى 13% في بداية 2026، وهو تطور ايجابي، لكنه لا يزال بعيدا عن المستويات المقبولة، مما يعكس استمرار التحديات الاجتماعية والمعيشية.

بالنسبة الى التجارة الخارجية، يلفت التقرير الى ان العجز التجاري اتسع ليبلغ 17.4 مليار دولار، اي ما يعادل 56.8% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2025، نتيجة ارتفاع الواردات بنسبة 34.4%، في مقابل زيادة اقل في الصادرات بلغت 24.7%. ويشير البنك الدولي الى ان هذا العجز يعكس اختلالا هيكليا في الاقتصاد اللبناني، الذي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد.

رغم تسجيل ارتفاع في الاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة 7.3% خلال الاشهر التسعة الاولى من عام 2025، لتصل الى 1.5 مليار دولار، الا ان هذه التدفقات لا تزال غير كافية لتغطية احتياجات التمويل الخارجي. يضاف الى ذلك ان جزءا من العجز يغطى عبر تحويلات المغتربين، التي تبقى شريانا حيويا للاقتصاد اللبناني، رغم ان الارقام الرسمية قد لا تعكس الحجم الحقيقي لهذه التحويلات بسبب القنوات غير الرسمية.

> **الدين العام غير قابل للاستمرار رغم التراجع النسبي**

في ما يخص النظرة المستقبلية، يتوقع البنك الدولي ان يواجه التعافي الاقتصادي عام 2026 ضغوطا شديدة، نتيجة استمرار التوترات الاقليمية، لا سيما في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وتأثيرها على حركة الملاحة الجوية والسياحة. كما يشير الى ان حالة عدم اليقين المرتفعة والنزوح الداخلي قد تؤثران سلبا على مستويات الاستهلاك والاستثمار.

من أبرز المخاطر التي يسلط عليها التقرير الضوء، الاعتماد الكبير على واردات الطاقة، التي شكلت نحو 29% من اجمالي فاتورة الاستيراد في عام 2025. وفي ظل هذا الاعتماد، فان اي ارتفاع في اسعار النفط العالمية من شأنه ان يزيد الضغط على العجز في الحساب الجاري، وعلى معدلات التضخم، اضافة الى تفاقم احتياجات التمويل الخارجي.

كما يحذر التقرير من ان ارتفاع تكاليف الشحن واسعار الطاقة قد ينعكسان سلبا على الاسعار المحلية، في وقت يتزايد فيه الطلب على الانفاق الطارئ واعادة الاعمار، ما قد يضغط على موازنة عام 2026، حتى بعد اقرارها.

اما على مستوى النمو، فيظهر الجدول الوارد في التقرير توقعات متباينة، حيث يقدر ان يسجل الاقتصاد انكماشا بنسبة 0.8% عام 2025، مقارنة بانكماش اكبر بلغ 1.7% في 2024، ونمو ايجابي بنسبة 3.5% في 2023. كما يتوقع ان يبقى الاستهلاك الفردي ضعيفا، في حين يشهد الاستثمار في الاصول الثابتة تقلبات حادة، مما يعكس غياب الاستقرار الاقتصادي.

في تحليل القطاعات، يشير التقرير الى ان قطاع الخدمات لا يزال المحرك الاساسي للاقتصاد، رغم تسجيله تراجعا طفيفا، فيما تعاني قطاعات الزراعة والصناعة من انكماش مستمر، ما يعكس ضعف التنوع الاقتصادي.

في الخلاصة، يقدم البنك الدولي تقييما واقعيا، وربما صارما، للاقتصاد اللبناني، حيث يرى ان التحسن المسجل في بعض المؤشرات لا يزال هشا وغير مستدام، في ظل غياب الاصلاحات الهيكلية العميقة. فالفوائض المالية، رغم اهميتها، لا تعني بالضرورة استقرارا طويل الامد، كما ان تراجع التضخم لا يخفي استمرار الضغوط المعيشية.

لبنان، وفق هذا التقرير، يقف عند مفترق طرق حاسم: اما ان يستثمر هذا التحسن النسبي لإطلاق مسار اصلاحي جدي يعيد بناء الثقة الداخلية والخارجية، او ان يبقى اسير التعافي المؤقت، المعرض للانتكاس مع اي صدمة جديدة. وفي ظل بيئة اقليمية مضطربة، وواقع داخلي مثقل بالأزمات، تبدو الخيارات محدودة، لكنها لا تزال ممكنة اذا ما توافرت الارادة السياسية.